Document: EB 2007/90/R.17/Rev.1
Agenda: 9(d)
Date: 18 April 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق بشأن

قرض مقترح تقديمه إلى الجمهورية العربية السورية من أجل

مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية

المجلس التنفيذي - الدورة التسعون
روما، 17-18 أبريل/نيسان 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

عبد الحميد عبدولي
مدير البرنامج القطري
هاتف: 2248 5459 06 39+
بريد إلكتروني: a.abdouli@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 2374 5459 06 39+
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز القرض **iv**

قرض مقترح تقديمه إلى الجمهورية العربية السورية من أجل مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية **1**

أولا: المشروع **1**

ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع 1

باء - التمويل المقترح 1

جيم - المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال - الأهداف الإنمائية 3

هاء - التنسيق والمواءمة 3

واو - المكونات وفئات النفقات 4

زاي - الإدارة، ومسؤوليات التنفيذ، وإرساء الشراكات 4

حاء - الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 5

طاء - إدارة المعرفة، والابتكار، وتوسيع النطاق 6

ياء - المخاطر الرئيسية 6

كاف - الاستدامة 7

ثانيا: الوثائق القانونية والسند القانوني **7**

ثالثا: التوصية **7**

الملحق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 9

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض المقترح تقديمه إلى الجمهورية العربية السورية من أجل مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية الواردة في الفقرة 35.

خريطة منطقة المشروع

الجمهورية العربية السورية

مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية

خريطة رقم 1: المشاريع الجارية والمقترحة التي يمولها الصندوق

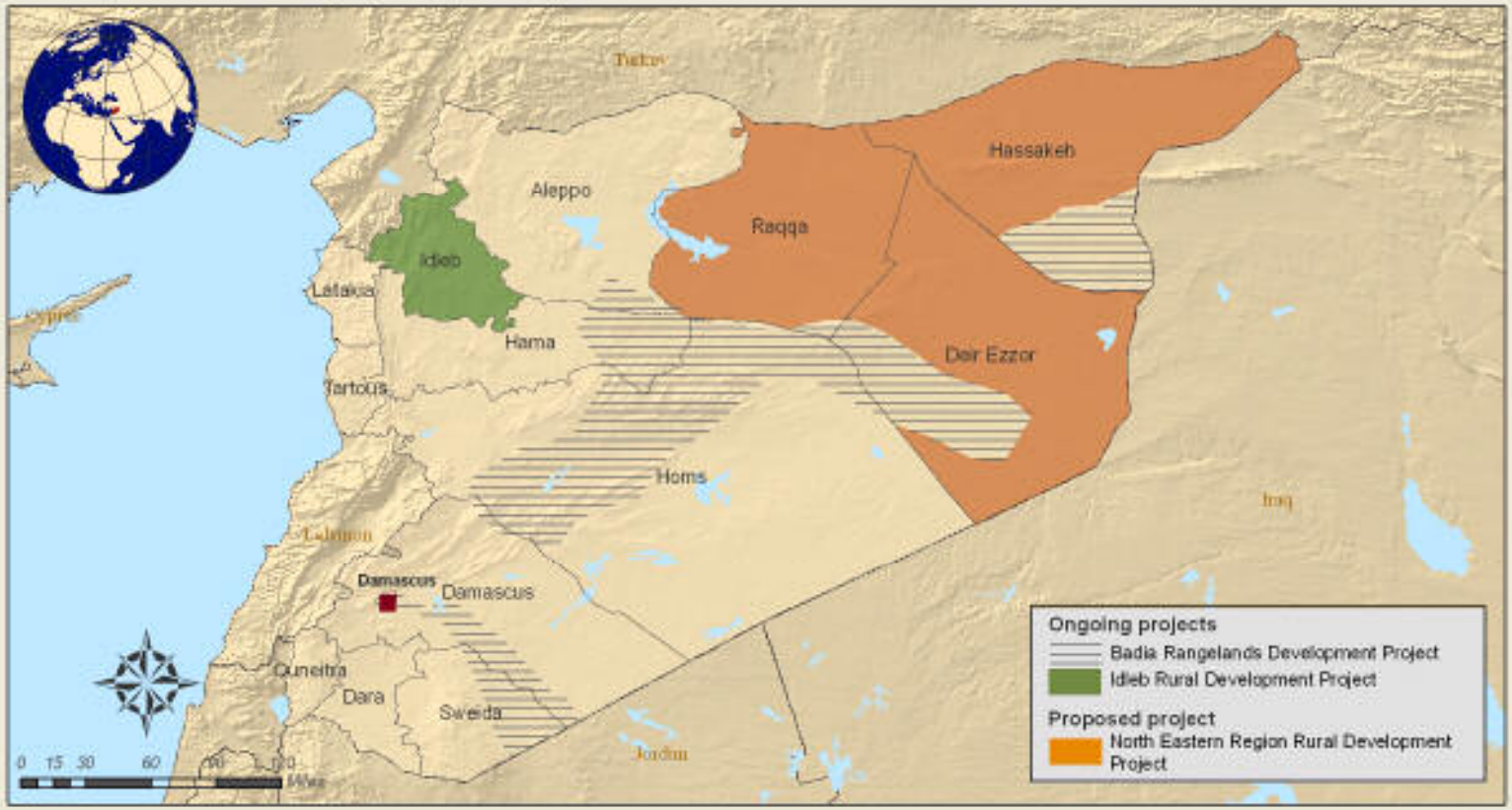

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

خريطة من تجميع الصندوق.

IFAD

الجمهورية العربية السورية

مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية

موجز القرض

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	الجمهورية العربية السورية
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
التكلفة الكلية للمشروع:	58.0 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	13.38 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20.1 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل سعر فائدة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا
الجهات المشاركة في التمويل:	صندوق الأوبك للتنمية الدولية
قيمة التمويل المشترك:	17.0 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	لم تحدد بعد
مساهمة المقترض:	20.0 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	0.9 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

قرض مقترح تقديمه إلى الجمهورية العربية السورية من أجل مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية

أولا: المشروع

ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع

1- إن القضية الرئيسية التي يُعنى بها المشروع هي الفجوة المتسعة بين حجم الموارد الطبيعية المتاحة والعدد المتزايد من السكان الذين تتصاعد متطلباتهم وتطلعاتهم. وبالإضافة إلى تصحيح العجز المائي الحاد والنهوض بالاستخدام الكفوء لمياه الري، فإن المشروع سيعمل على تنمية القروض والمنشآت الصغرى، وأنشطة التسويق، وعلاقات الشراكة مع القطاع الخاص.

باء - التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق قرضاً للجمهورية العربية السورية بمبلغ 13.38 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20.1 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، للمساعدة في تمويل مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية. وستبلغ مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل سعر فائدة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ حصة الجمهورية العربية السورية السنوية بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 6.8 مليون دولار أمريكي. ويدخل قرض المشروع ضمن مخصصات السنوات الثلاث (2007-2009).

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- تحسنت معالجة سورية لديونها الخارجية من حيث الحجم وخدمة الديون. وتشهد البلاد انتعاشاً معتدلاً منذ أوائل عام 2004، يسانده نهوض قوي في الصادرات ووفرة في الاستثمارات الخاصة؛ وهما أمران يعكسان نجاح تدابير الإصلاح الجارية. وما يزال الدين الخارجي والعام قابلين للتحكم حيث تبلغ نسبتهما 25 في المائة و39 في المائة من الدخل المحلي الإجمالي على التوالي. وتغطي الأصول الخارجية الرسمية ما يزيد على عامين ونصف العام من الواردات. ويبلغ متوسط الصرف السنوي الإجمالي من جميع المشاريع الجارية في البلد 2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. ولدى الحكومة سجل جيد فيما يتعلق بسداد قروض الصندوق.

تدفق الأموال

5- ستوجه حصيلة قرض الصندوق من خلال حسابين خاصين هما: حساب خاص لمصرف التوفير (المسؤول عن المكوِّن الفرعي المتعلق بالقروض الصغرى) وحساب لوحدة إدارة المشروع (المسؤولة عن مكونات المشروع الأخرى).

ترتيبات الإشراف

6- سيتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة قرض الصندوق بوصفه المؤسسة المتعاونة معه. وإلى جانب ذلك، سيقوم الصندوق بإرسال بعثة متابعة واحدة على الأقل كل عام، للتأكيد على الخصوصية الاستهدافية للصندوق، ومتطلبات التسيير والشؤون التقنية. وبالمثل ستُرسل بعثة إشراف واحدة كل سنة. وستُنظم بعثات الإشراف بحيث تتوافق مع حلقة الاستعراض السنوية، بما يتيح لهذه البعثة العمل بصورة وثيقة مع جميع الجهات المعنية من أجل تحديد نواحي التقدم والعقبات، وتيسير استعراض خطط العمل والميزانية واعتمادها.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية

7- ليس من المتوقع وجود استثناءات.

التسيير

8- من المزمع اتخاذ الإجراءات التالية لتعزيز جوانب تسيير التمويل المقدم من للصندوق: (i) استخدام شركة خاصة للمراجعة والالتزام التام بالمبادئ التوجيهية الجديدة للصندوق فيما يتعلق بإعداد تقارير المراجعة؛ (ii) توفير الخدمات التنافسية عبر التنافس على العقود بين القطاع العام، والقطاع الخاص، وقطاع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية/الإقليمية، مثل منظمة الأغذية والزراعة، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ (iii) إتباع أفضل الممارسات الخاصة بالجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء فيما يتعلق بتشجيع القروض الصغرى عن طريق تقديم المساعدة التقنية لمصرف التوفير.

جيم - المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- تمشياً مع سياسة الاستهداف في الصندوق، فإن المجموعة المستهدفة ستتألف من أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء، والمزارعين المستأجرين، والمعدمين، والنساء الريفيات، والشباب العاطلين عن العمل. ووفقاً للتقديرات فإن هذه المجموعة ستضم 000 190 أسرة (70 في المائة من سكان الريف في منطقة المشروع). وهناك نسبة إضافية قدرها 10 في المائة من الأسر (000 30 أسرة) التي تعتبر ضعيفة إزاء الفقر ولذلك فإنها ستُدرج على أنها مناسبة لتلقي الدعم من المشروع.

نهج الاستهداف

10- سيُنفَّذ الاستهداف على مستويين (القروي والأسري)، وسيكون تشاركياً، ومنصباً على تحديد المناطق الأشد فقراً التي تضم أعلى نسبة من الفقراء المنتجين في القرى الفقيرة. وسيتم تنفيذ الاستهداف الجهوي على المستويين المحلي والإقليمي.

المشاركة

11- سوف يساعد المشروع المجموعة المستهدفة، ومن خلال فرق التمكين المجتمعي التابعة لوحدات إدارة المشروع على مستوى المحافظات، على إقامة رابطات مجتمعية، مثل رابطات التسويق الخاصة بالمزارعين والحرفيين، ورابطات مستخدمي المياه. وستضطلع هذه الرابطات، التي سيعززها المشروع،

بدور حيوي في تنفيذ أنشطته عن طريق ما يلي: (i) تحديد الاحتياجات الإنمائية للقرى وبيان أولوياتها؛ (ii) إجراء تحليل للعلاقات السوقية وسلاسل الإمداد؛ (iii) تقديم الخدمات الاستشارية التقنية؛ (iv) الاستثمار في المنشآت الصغيرة والصغرى بصورة مشتركة أو منفردة؛ (v) نشر المعلومات السوقية؛ (vi) التوريد المشترك للمدخلات؛ (vii) الإدارة المشتركة للموارد المائية. وسيتم تشجيع النساء بشكل خاص ودعمهن لتشكيل رابطات لإنتاج وتسويق المنتجات الحيوانية والمصنوعات الحرفية.

دال - الأهداف الإنمائية

أهداف المشروع الرئيسية

12- الهدف العام للمشروع هو المساهمة في الحد من الفقر وتحسين سبل معيشة السكان المستهدفين في منطقة المشروع. وسيتحقق هذا الهدف عبر ما يلي: (i) المنظمات المجتمعية الريفية المضطلعة بالإدارة المستدامة للموارد وبالعمليات التجارية؛ (ii) الإدارة المثلى والاستخدام الرشيد للموارد المائية في الري؛ (iii) تيسير حصول المزارعين على الخدمات الاستشارية الفعالة والمهمة؛ (iv) استثمارات القطاع الخاص التي تخلق فرص العمل وتعزز الدخول.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- يتمثل أحد الأهداف المهمة للمشروع في المساعدة على إقامة نظام مستدام للقروض الصغرى عن طريق توسيع نطاق ما يقدمه مصرف التمويل في هذا المجال ليشمل أرياف المنطقة الشمالية الشرقية. وسيدعم المشروع أيضاً إنشاء وحدة لتطوير سياسات إدارة مياه الري ضمن وزارة الري على المستوى الوطني، وذلك لتنسيق وتبسيط عملية تشكيل رابطات مستخدمي المياه. ومن المتوقع أيضا أن تؤدي مساندة المشروع لإنشاء رابطات مستخدمي المياه وتمكينها وتدريبها إلى المساهمة في إنشاء نظام مستدام وتشاركي على نحو كامل لإدارة المياه.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

14- سيسعى المشروع إلى تنفيذ الهدف الاستراتيجي لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية وهو المساهمة في إيجاد فرص للعمالة الريفية، وتوليد الدخل، وصون الموارد الطبيعية. ويتفق هذا الهدف تماماً مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق، المحددة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2007-2010، والخاصة بتعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم، وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق.

هاء - التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأولويات الوطنية

15- يتواءم المشروع مع استراتيجية الحكومة للحد من الفقر والمحددة في الخطة الخمسية العاشرة للفترة 2006-2010. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للحكومة فيما يتصل بتخفيف وطأة الفقر بما يلي: (i) رفع المستويات التعليمية للأسر الفقيرة ومكافحة الأمية؛ (ii) تحسين الخدمات الاجتماعية في أشد المناطق فقرا؛ (iii) تطوير شبكات الأمان الاجتماعية؛ (iv) وضع سياسات مالية تستهدف الفقراء وتحسين توزيع الدخل؛ (v) ضمان وصول الفقراء إلى الموارد المالية من خلال تطوير القروض الصغرى؛

(vi) تمكين المجتمعات المحلية في عملية التنمية. وتشدد الخطة بشكل خاص على التوازن بين الجنسين وخلق فرص العمالة، ولاسيما للفقراء وللعاطلين عن العمل من الشباب والنساء.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

16- إلى جانب حصول المشروع على التمويل المشترك من صندوق الأوبك للتنمية الدولية بقيمة 17.0 مليون دولار أمريكي، فإنه سيتيح التفاعل مع العديد من الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة. وعلى وجه التحديد، سيستفيد المشروع من أنشطة بناء المؤسسات التي توفرها الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء لمصرف التوفير ومن المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمراكز تجديد وتطوير الأعمال. كما سيعمل المشروع على التنسيق مع المشروع المدرج في ذخيرة المشروعات والمتعلق بالإدارة المستدامة المتكاملة للأراضي في المنطقة الشرقية، الذي تم عرضه على صندوق البيئة العالمية للحصول على منحة للتمويل.

واو - المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- يضم المشروع خمسة مكونات هي: (i) التمكين المجتمعي؛ (ii) إدارة الموارد الطبيعية والري؛ (iii) القدرة الإنتاجية الزراعية؛ (iv) تطوير المنشآت الصغيرة والصغرى؛ (v) التنسيق والإدارة.

فئات النفقات

18- هناك تسع فئات للإنفاق هي: (i) الأشغال العامة (6.2 في المائة من التكلفة الإجمالية)؛ (ii) المعدات (6 في المائة)؛ (iii) المركبات (4.5 في المائة)؛ (iv) الدراسات والمساعدة التقنية (6.5 في المائة)؛ (v) إنشاء قاعدة البيانات (4.2 في المائة)؛ (vi) التدريب (12.5 في المائة)؛ (vii) نظم الري الحديثة والقروض الصغرى (44.6 في المائة)؛ (viii) المرتبات، والعلاوات، والحوافز (7.6 في المائة)؛ (ix) التشغيل والصيانة (8 في المائة).

زاي - الإدارة، ومسؤوليات التنفيذ، وإرساء الشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

19- يتولى القيام بهذا الدور مصرف التوفير؛ والمصرف التعاوني الزراعي؛ ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي عبر مديريات الزراعة والوحدات المعنية بقضايا التمايز بين الجنسين في المحافظات الثلاث؛ ووزارة الري من خلال مديرياتها في المحافظات الثلاث؛ والمستفيدون من المشروع في إطار الرابطات القروية التالية: رابطات المزارعين، ورابطات التسويق، ورابطات مستخدمي المياه.

مسؤوليات التنفيذ

20- ستضطلع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالمسؤولية عن التنسيق الشامل وعن عمليات المشروع في الزراعة والري المزرعي الحديث. أما وزارة الزراعة فستكون مسؤولة عن كل جوانب انخراط المشروع في إدارة الموارد المائية فوق مستوى المزارع. وسيتولى المصرف التعاوني الزراعي، نيابة عن الحكومة، إدارة الائتمان للاستثمار في معدات الري الحديثة ورأس المال العامل اللازم للأنماط المحصولية المعدلة.

وسيدير مصرف التوفير الأموال لإقراضها إلى مستثمري المجموعات المستهدفة في المنشآت الصغيرة والصغرى. ويعتمد التنفيذ الناجح للمشروع على المشاركة الكاملة للمزارعين، والنساء الريفيات، والمستثمرين الآخرين؛ وهكذا فسيجري العمل على تطوير المنظمات المشاركة مثل رابطات مستخدمي المياه ورابطات التسويق لتغدو جزءاً أصيلاً من إطار المؤسسات العاملة لتحقيق غايات المشروع، على النحو الوارد في الفقرة 11.

دور المساعدة التقنية

21- تتضمن حصيلة قرض الصندوق مبلغ 000 722 دولار أمريكي للمساعدة التقنية الموجهة أساساً لبناء قدرات مصرف التوفير والرابطات المجتمعية. وسيتلقى هذا المصرف الدعم لتنفيذ الممارسات المثلى في الفروع الجهوية الثلاثة للمشروع وللنهوض بمستوى نظام معلومات الإدارة في المصرف. وستنصب المساندة المقدمة إلى الرابطات المجتمعية على التنظيم المجتمعي، وإدارة المجموعات، ومهارات تطوير الأعمال المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والصغرى، وإدارة الموارد الطبيعية. كما ستُخصص الأموال لمساعدة وحدات إدارة المشروعات الممولة من الصندوق في الجمهورية العربية السورية على تطوير نظام للرصد والتقييم يستند إلى نظام إدارة النتائج والأثر.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- بالإضافة إلى اتفاقية القرض الاعتيادية بين الصندوق والحكومة، ستُبرم اتفاقية ثانوية بين هيئة تخطيط الدولة ومصرف التوفير تحدد شروط تنفيذ مكون القروض الصغرى.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

23- سيغطي قرض صندوق الأوبك البالغ 17.0 مليون دولار أمريكي، والذي أُقر في ديسمبر/كانون الأول عام 2006، نسبة 29 في المائة من التكلفة الإجمالية. أما التمويل الحكومي وقدره نحو 20.0 مليون دولار أمريكي (34 في المائة من التكلفة الإجمالية) فسيغطي تكاليف الضرائب والأنشطة الأخرى، وأهمها تقديم القروض لاستثمارات المزارعين في معدات الري الحديثة. ويشكل هذا جزءاً من برنامج وطني جار لتحديث الري. وستُقدم مساهمة المستفيدين البالغة 0.9 مليون دولار أمريكي (2 في المائة) أساساً من خلال مساهمات حصصية لتمويل استثماراتهم.

حاء - الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

24- سيعود المشروع بالفائدة على الأسر الريفية الفقيرة عن طريق إيجاد وظائف داخل المزارع وخارجها، وزيادة الدخل والإنتاج والأمن الغذائي. وسوف تتحقق هذه المكاسب عن طريق استخدام تكنولوجيا الإنتاج المحسّنة والاستثمار في المنشآت داخل المزارع وخارجها؛ وتحسين ممارسات إدارة مياه الري؛ وتحقيق هوامش ربح أفضل للمنتجات المباعة؛ وتحسين آفاق العمالة، المرتبطة بتدعيم فرص تطوير الأعمال؛ وتوسيع الانخراط التشاركي في رابطات التسويق، وهو ما سيساعد هذه الجماعات على تحقيق مستوى الإنتاج اللازم لتعزيز قدرتها التفاوضية.

الجدوى الاقتصادية والمالية

25- تم وضع سلسلة من النماذج النمطية لاستثمارات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إنتاج الألبان، واستثمارات المنشآت الصغرى في الأنشطة داخل المزارع وخارجها، واستثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة الفردية في إنتاج المحاصيل الاستراتيجية وذات القيمة العالية في إطار نظام كفوء لزراعة المحاصيل وتربية الحيوان. وتبين النتائج المالية أن العائدات الناتجة مغرية وأن صافي الفوائد الأسرية الزراعية السنوية بعد التمويل سيرتفع بنسب عالية تتراوح بين 64 و150 في المائة.

طاء - إدارة المعرفة، والابتكار، وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- ستقوم الجهة الوكيلة المسؤولة عن الحضور الميداني للصندوق في دمشق بتنظيم حلقات عمل سنوية عن تنفيذ المشروعات الوطنية تتيح لموظفي تلك المشروعات وشركاء التنفيذ الآخرين الاتصال وتقاسم الدروس المستفادة على نطاق المشروعات المذكورة. وسيتم إصدار كتيبات صغيرة عن هذه الدروس عقب كل حلقة عمل. وفضلاً عن هذا، سيستفيد المشروع بصورة واسعة من شبكة إدارة المعارف الإقليمية "KariaNet" التي يدعمها الصندوق والمتمركزة في القاهرة، وهو ما سوف يمكنه من التعلم من مشروعات الصندوق والجهات الشريكة الأخرى في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وتقاسم الخبرات معها.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها المشروع

27- تشمل سمات المشروع التي تعتبر ابتكارية في السياق السوري: (i) تشجيع الوصول المستدام إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية عن طريق علاقات الشراكة مع مصرف التوفير والإنشاء المحتمل لمصرف للقروض الصغرى في الجمهورية العربية السورية؛ (ii) اتباع نهج محكومة بالسوق وموجهة نحو الأعمال التجارية إزاء الإنتاج الزراعي، مما سيربط مصدري القطاع الخاص بالمنتجين عن طريق ترتيبات تعاقدية مع رابطات المزارعين؛ (iii) تشجيع الإدارة التشاركية لموارد المياه من خلال إنشاء رابطات مستخدمي المياه.

نهج توسيع النطاق

28- في نهاية تنفيذ المشروع بل وربما في منتصف المدة، سيكون المشروع قد أسفر عن دروس قيمة تمكّنه من توسيع نهجه وأنشطته التجريبية لتشمل جميع أنحاء المناطق الريفية في البلاد. وستسهم هذه المبادرات، التي تعكس الظروف المحلية، والتوسع في تطبيقها على يد الحكومة والشركاء الآخرين في إدراج نظم القروض الريفية الصغرى، ونظم الإنتاج الزراعي المحكومة بالأسواق، والإدارة التشاركية للموارد المائية، ضمن الأنشطة الرئيسية لبرامج التنمية الريفية.

ياء - المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وترتيبات التخفيف منها

29- هناك مخاطرتان رئيسيتان. وسيجري الحد من مخاطرة ضعف قدرة المرأة الريفية على الوصول إلى القروض الصغرى من خلال الاستهداف التشاركي وتشجيع المنشآت التي تهم المرأة (مثل منشآت قطاعي

الثروة الحيوانية والصناعات الحرفية). أما المخاطرة الأخرى المتمثلة في ارتفاع معدل التخلف عن السداد فسيتم الحد منها عن طريق الاستثمار القوي في بناء قدرات مصرف التوفير واعتماد أفضل الممارسات.

التصنيف البيئي

30- وفقاً لإجراءات التقدير البيئي المعتمدة في الصندوق فقد صُنِّف المشروع على أنه عملية من الفئة ألف بالنظر إلى هشاشة البيئة وقسوة حالة المياه الجوفية والسطحية في مختلف أنحاء منطقة المشروع. ونُفِّذ تقدير بيئي بالترافق مع عملية تقدير المشروع. وخلص هذا التقدير البيئي إلى أن أنشطة المشروع حسبما هي مصممة لن تلحق أي ضرر دائم بالمناظر الطبيعية، أو التربة، أو السمات البيئية الأخرى. وطرح التقدير عدة توصيات ترمي إلى الحد من الآثار الجانبية البيئية المحتملة، وأُدرجت هذه التوصيات جميعاً ضمن تصميم المشروع.

كاف - الاستدامة

31- سيضمن المشروع الاستدامة والسلامة المالية للعمليات الائتمانية لمصرف التوفير عن طريق تشجيع أفضل ممارسات القروض الصغرى. وفيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، فإن المشروع سيخلق فرصة وافرة للمنظمات المجتمعية، مثل منظمات مستخدمي المياه، للمساهمة في إدارة نظم صون المياه والري، وتشغيلها، وصيانتها.

ثانيا: الوثائق القانونية والسند القانوني

32- ستشكل اتفاقية القرض بين الجمهورية العربية السورية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. وترد رفق هذه الوثيقة الضمانات الهامة المدرجة في الاتفاقية المتفاوض بشأنها كملحق.

33- والجمهورية العربية السورية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

34- وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثا: التوصية

35- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى الجمهورية العربية السورية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثة عشر مليونا وثلاثمائة وثمانين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 380 13)، على أن يستحق في موعد غايته 1 ديسمبر/كانون الأول 2046، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أبرمت المفاوضات بتاريخ 14 مارس/آذار 2007)

الأثر البيئي

1- تتخذ حكومة الجمهورية العربية السورية (الحكومة) كل الترتيبات الضرورية لتنفيذ وإنفاذ قانون المياه الجديد ولوائحه في المحافظات الثلاث لمنطقة المشروع وهي الحسكة، والرقة، ودير الزور.

التركيز على التمايز بين الجنسين

2- بالنظر إلى المشكلات النابعة من الفقر والتفاوت بين الجنسين في منطقة المشروع، فإن المشروع سيركز **عموماً** على أنشطة الاستهداف للوصول إلى الريفيين الفقراء من النساء والرجال من خلال كل مكونات المشروع.

ممارسات مكافحة الآفات

3- تمتثل الحكومة لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وتضمن ألا تشمل مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار المشروع أي مبيدات تصنفها منظمة الصحة العالمية على أنها "بالغة الخطورة" أو "شديدة الخطورة".

تأمين العاملين في المشروع

4- تكفل الحكومة تأمين العاملين في المشروع ضد المخاطر الصحية والحوادث في الحدود التي تتفق مع الممارسات المعتادة بالنسبة لموظفي الخدمة المدنية الوطنية.

التدليس والفساد

5- تلفت الحكومة انتباه الصندوق على الفور إلى أي ادعاءات أو شواغل بشأن التدليس و/أو الفساد فيما يتعلق بتنفيذ المشروع إذا ما نما ذلك إلى علمها أو أطلعت عليه.

التعليق

6- (أ) يعلق الصندوق، جزئياً أو كلياً، حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب القرض إذا لم يتم تنفيذ عملية مراجعة الحسابات على نحو مرض في غضون اثني عشر شهراً من التاريخ المحدد لرفع التقارير المالية.

(ب) يمكن للصندوق أن يعلق، جزئياً أو كلياً، حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب القرض في حال حدوث أي من الوقائع التالية:

(i) إذا ما قرر الصندوق، بعد التشاور مع الحكومة، أن الفوائد المادية للمشروع لا تصل إلى المجموعة المستهدفة، أو أن أشخاصاً من خارج هذه المجموعة ينتفعون منها على نحو يضر بأعضاء المجموعة المذكورة؛

(ii) إذا ما تم خرق اتفاقية القرض الفرعية، أو أي بند من بنودها، أو التنازل عنها، أو تعليقها، أو إيقافها، أو تعديلها، أو تغييرها بخلاف ذلك دون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر

الصندوق أن مثل هذا الخرق، أو التنازل، أو التعليق، أو الإيقاف، أو التعديل، أو التغيير الآخر، قد أدى، أو من شأنه أن يؤدي، إلى تأثير مادي سلبي على تنفيذ أي جزء من المشروع؛

(iii) إذا ما تم التنازل عن كتيب تنفيذ المشروع، أو أي بند من بنوده، أو جرى تعليقه، أو إيقافه، أو تعديله، أو تغييره دون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التنازل، أو التعليق، أو الإيقاف، أو التعديل، أو التغيير، قد أدى، أو من شأنه أن يؤدي، إلى تأثير مادي سلبي على المشروع؛

(iv) إذا ما تخلفت الحكومة عن أداء أي ميثاق من المواثيق وقرر الصندوق أن مثل هذا التخلف قد أدى، أو من شأنه أن يؤدي، إلى تأثير مادي سلبي على المشروع؛

(v) إذا ما أخطر الصندوق الحكومة بأنه تلقى ادعاءات قابلة للتصديق بشأن ممارسات فساد أو تدليس فيما يتعلق بالمشروع، ولم تقم الحكومة باتخاذ التدابير الملائمة وفي الوقت المناسب لمعالجة الأمر بما يرضي الصندوق؛

(vi) لم يُنفَّذ التوريد أو أنه لا يجري تنفيذه وفقاً لاتفاقية قرض المشروع.

الشروط السابقة للسحب

7- (أ) لا يجوز القيام بالسحب في ظل اتفاقية المشروع إلا بعد تحقيق الشروط التالية:

(i) موافقة الصندوق على مسودة اتفاقية القرض الفرعية وتسلمه نسخة موقعة من هذه الاتفاقية؛

(ii) فتح الحسابين الخاصين ألف وباء، وحسابي المشروع ألف وباء حسب الأصول؛

(iii) موافقة الصندوق على مسودة خطة العمل والميزانية السنوية الأولى؛

(iv) اعتماد الحكومة لمخصص أولي في الميزانية للأموال النظيرة.

(ب) لا يجوز القيام بأي سحب فيما يتعلق بالمصروفات في ظل خط الائتمان إلى أن يوافق الصندوق على كتيب الائتمان.

(ج) لا يجوز السحب فيما يتعلق بالنفقات في ظل المساهمة الحصصية المقدمة إلى مصرف القروض الصغرى إلى أن يوافق الصندوق على دراسة الجدوى وتُصدر الحكومة مرسوماً بإنشاء المصرف المذكور.

الشروط السابقة للنفاذ

8- تغدو اتفاقية قرض المشروع نافذة رهناً بتحقيق الشروط التالية: (i) تعيين مدير المشروع حسب الأصول وموافقة الصندوق عليه؛ (ii) إنشاء مديرية المشروع المركزية على المستوى المركزي ووحدات مديرية المشروع على مستوى المحافظات حسب الأصول؛ (iii) إنشاء اللجنة التوجيهية للمشروع حسب الأصول؛ (iv) أن يكون قد تم التوقيع على اتفاقية القرض حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتعلقان بها من جانب الحكومة قد جرى التفويض بهما والمصادقة عليهما من جانب جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛ (v) أن تكون الحكومة قد سلَّمت إلى الصندوق رأياً قانونياً صادراً عن هيئة تخطيط الدولة أو مستشار قانوني آخر مفوض من الحكومة.

Key reference documents

Country reference documents
National Strategy for Poverty Alleviation: Tenth Five-Year Plan 2006-2010
National Water Strategy
National Strategy for Environment
National Strategy for Women

IFAD reference documents
PDD and Key Files
Syria COSOP (2001)
Rural Poverty Assessment and Mapping Report (2005)
Learning Notes
Policy on Rural Finance
Administrative Procedures on Environmental Assessment
Prerequisites of Gender Sensitive Design
Private Sector Partnership and Development Strategy

Other miscellaneous reference documents
World Bank Irrigation Sector report (2001)
CGAP-DAI: Savings Bank Assessment and Micro-finance environment (2006)
UNDP: Human Development Report (2005)

Logical framework

Narrative summary	*Verifiable indicators*	*Means of verification*	*Critical assumptions*
Goal			
• Improved socio-economic well-being of poorer rural households in the Project Area.	• Poverty indicators. (Improvements in HH assets); • Reduction in the prevalence of malnutrition for children under five; • Reduction of gender gap rate in unemployment	• National Household Living Standard Surveys for project Governorates • UNDP poverty and HDI reports •	• Government maintains its commitment to pro-poor macro-economic policies and institutional reforms • Government implements Eastern Region development programme
Purpose / Objectives			
• Empowerment of project target group (smallholder households, the landless, rural women and the unemployed youth) to create sustainable employment and increase income. • Optimal management and rational use of water resources for irrigation	• Per cent increase in employment and income of project target group, by gender • Reduction in irrigation water losses for optimum crop yield and production •	• GOS employment statistics; • Baseline, socio-economic surveys and project completion report (gender-disaggregated); • Independent assessments • Project monitoring reports and impact assessment studies	• Recent economic reforms maintained • Government implements irrigation modernization programme
Outputs Sought			
• SMEs developed ; • Capacities of FMAs, HMAs improved; their productivity, competitiveness and marketing enhanced; • Financial services enhanced and accessible on sustainable basis.	• Number of sustainable SMEs promoted • Number of sustainable FMAs, HMAs established and their membership by gender [1];	• Project monitoring reports; • Annual progress and supervision reports	• Best practice by Savings Bank implemented
• Modern on-farm irrigation and improved water management practices	• Area equipped with modern irrigation system • Number of WUAs established and functional, area served	Project monitoring reports and Annual progress and supervision reports	• WUAs enforce groundwater management and control mechanisms • Ministry of Irrigation enacts regulations and procedures to promote WUAs